مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: أثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم
اسم الكاتب: أ.م.د. مفيد ذنون يونس، عدنان دهام احمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/3435
تاريخ الاسترداد: 2025/05/11 01:39 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة الموصل تنمية الرافدين العدد ١٠٩ مجلد ٣٤ لسنة ٢٠١٢
ص ص[١٨٧ -١٩٩]

أثر الفساد في النمو الإقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم*

الدكتور مفيد ذنون يونس
أستاذ مساعد
كلية العلوم السياسية - جامعة الموصل
mufeedthanoon@yahoo.com

عدنان دهام احمد
ماجستير علوم اقتصاد

المستخلص

اهتم البحث باستقصاء تأثير الفساد في النمو الإقتصادي في ظل تباين المؤسسات. بالتطبيق على جميع دول العالم التي توافرت عنها البيانات اللازمة لإجراء التحليل الكمي، وذلك بهدف ضمان وجود تباين واسع في مستويات الفساد، ونوع المؤسسات بين الدول التي تمت دراسة حالتها بما يضمن الحصول على نتائج أكثر مصداقية. لقد تم توفيق معادلة انحدار يكون فيها النمو الإقتصادي (حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) دالة في مؤشر الفساد، وقد تم اعتماد نوعين من مؤشرات الفساد الأول هو مؤشر مدركات الفساد التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية، والثانية هي مؤشر السيطرة على الفساد الذي يصدر عن البنك الدولي. وقد أخذ الأنموذج المقدر بنظر الإعتبار المتغيرات الأخرى المؤثرة في النمو وهي، مؤشر التعليم، الإستثمار المحلي، والإستثمار الأجنبي المباشر، ومعدل نمو السكان، وقد تم اعتماد متوسط مؤشرات الحكم التي يصدرها البنك الدولي كمؤشر لنوع المؤسسات في كل بلد.

وقد تبين أن الفساد يؤثر سلبياً في النمو الإقتصادي، وأن هذا التأثير يتباين من بلد إلى آخر تبعا لتباين نوعية المؤسسات، ففي البلدان التي لديها مؤسسات جيدة يكون التأثير السلبي للفساد قليلا، في حين يكون ذلك التأثير أكبر في البلدان ذات المؤسسات الضعيفة. كما وجد أن الفساد يعد المتغير الأكثر أهمية في التأثير في النمو الإقتصادي في الدول ذات المؤسسات الضعيفة.

الكلمات المفتاحية:
الفساد، مؤسسة الحكم، الحكومة، النمو الإقتصادي.

* بحث مستل من رسالة الماجستير في الاقتصاد والموسومة "تأثير الفساد في النمو الاقتصادي لسنوات مختارة"، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل،٢٠١٠.

تأريخ استلام البحث ٢٠١١/٣/١٤ تأريخ قبول النشر ٢٠١١/٦/٢٧

The Effect of Corruption on Economic Growth in the Light of Governance Variance

Mofeed Th. Younis (PhD)
Assistant Professor
College of Political Sciences
University of Mosul

Adnan D. Ahmed
Researcher
Department of Economics
University of Mosul

Abstract

This research aimed to investigate the effect of corruption on the economic growth in the light of governance variance. Cross sectional data for three years for many countries was fruitfully introduced into empirical research lately. Other independent variables have been included in an econometric model like, education index, investment, foreign direct investment, population growth rate. The mean of governance indexes has been used as an indicator to governance quality. It was concluded that corruption has significant negative effect on economic growth. This effect varied from country to another according to the governance quality. Research showed that these countries have good governance suffer weakly from corruption, but the effect of corruption become bigger in the countries that have poor governance. It is found also that corruption is the most important variable affect economic growth in the countries that have poor governance.

Keywords:
Corruption, Governance, Government, Economic Growth.

المقدمة

الفساد ظاهرة قديمة قدم الإنسان، وليست وليدة عصرنا الحالي، إلا أن حجم الفساد واتساع دائرته وتعقد آلياته وحلقاته في دول العالم حفز الإهتمام بدراسته. ويمكن في إطار الآثار التي يتركها الفساد في النمو الإقتصادي تمييز وجهتي نظر تفرزها أدبيات التنمية الإقتصادية. فالفساد من وجهة نظر البعض له تأثير سلبي في النمو الإقتصادي، لأنه العامل الأكثر أهمية في إعاقة الكفاءة الإقتصادية. في المقابل هناك من يرى أن للفساد تأثيرات إيجابية في النمو الإقتصادي لاسيما في الدول التي تنتشر فيها البيروقراطية الإدارية، إذ تؤدي الرشوة بوصفها أحد أشكال الفساد إلى تقليل تكاليف الإنتظار التي يتحملها رجال الأعمال وبالنتيجة فإنها تؤدي إلى زيادة الكفاءة الإقتصادية وتنشيط النمو الإقتصادي. وفي كل الأحوال فإن تأثير الفساد في النمو الإقتصادي يتباين بتباين المؤسسات، فمنظرو التنمية يرون أن تأثير الفساد يكون أكبر في ظل وجود مؤسسات سيئة، في حين يكون التأثير اقل في ظل المؤسسات الجيدة. من هنا تأتي أهمية البحث في تأثير الفساد في النمو ودور المؤسسات في هذا المجال.

يستهدف البحث الإجابة على السؤالين الآتيين:

١. هل يؤثر الفساد في النمو الإقتصادي وما هو اتجاه هذا التأثير إن وجد؟

٢. هل يؤثر نوع المؤسسات في حجم واتجاه تأثير الفساد في النمو الإقتصادي؟

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الفساد يؤثر بشكل سلبي في النمو الإقتصادي، وإن تباين نوع المؤسسات يحدد حجم تأثير الفساد في النمو الإقتصادي إذ يقل تأثير الفساد

في النمو كلما تحسنت نوعية مؤسسة الحكم، في حين يزداد التأثير سلبية كلما تدنت نوعية مؤسسة الحكم.

إتبع البحث منهج التحليل الكمي المستند إلى استخدام بيانات المقطع العرضي لجميع دول العالم التي توافرت عنها البيانات المطلوبة ولثلاث مدد زمنية هي الأعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤ و٢٠٠٦ لقياس تأثير الفساد في النمو الإقتصادي. وقد جمعت البيانات من مصادرها الرسمية في موقع منظمة الشفافية الدولية (International Transparency)، والبنك الدولي (World Bank).

بعد المقدمة سيتناول البحث في جزئه الأول مفهوم الفساد، أما الجزء الثاني فسينصرف إلى مناقشة تأثير الفساد في النمو الإقتصادي، في حين سيهتم الجزء الثالث بنوع المؤسسات وتباين تأثير الفساد، واشتمل الجزء الرابع على وصف الأنموذج القياسي، وأفرد الجزء الخامس لمناقشة وتحليل نتائج العمل التجريبي، واختتم بالإستنتاجات والمضامين السياسية.

مفهوم الفساد

إن وضع تعريف شامل للفساد أمر صعب، إذ إن المجتمعات تختلف في تقييم مفهوم الفساد، فما يعد فساداً في مجتمع قد لا يعد كذلك في مجتمع آخر، وأدبيات الفساد واسعة ومتنوعة ومتعددة بتعدد ميادين البحث.

إن أكثر التعاريف شيوعا واستخداماً هو (إساءة استخدام الوظيفة العامة للكسب الخاص). وهذا التعريف يشمل مدى واسعاً من السلوكيات مثل أية صيغة من السلطة الحكومية يمكن استغلالها لتحقيق منافع خاصة، وأية ممتلكات حكومية يمكن اختلاسها، وأي حقوق استعمال خاص للمعلومات يمكن استغلالها، فضلاً عن التماس الرشوة و محاولة الحصول عليها، فالتعريف يتضمن الإختلاسات، والمتاجرة التي تحصل من قبل ذوي الإطلاع من الموظفين الحكوميين، والتطبيق الإنتقائي للقانون وتجاوز التشريعات للمصلحة الخاصة (Meagher and Thomas, 2004, 2).

إن التعريف السابق لا يعني أن الفساد موجود في القطاع العام فقط، بل إنه موجود في القطاع الخاص أيضا وبالأخص في المشاريع الكبيرة، إذ يوجد بشكل واضح في مجال الإقتناء والإستئجار كذلك، يوجد في الأنشطة الخاصة المنظمة بواسطة الحكومة. وإن إساءة استخدام الوظيفة العامة للكسب الخاص ليس بالضرورة أن تكون لمنفعة الموظف الخاصة، بل قد تكون لمنفعة حزبه أو قريبه أو عشيرته أو أصدقائه أو عائلته (Tanzi, 1998, 564).

وللفساد أشكال متعددة منها الإختلاس، و الرشوة، و الإحتيال، و المحاباة، والإبتزاز، و إساءة حرية التصرف وغيرها من الأشكال.

ويحصل الفساد عند حدود التماس بين القطاعين العام والخاص. وكما يظهر المخطط ١ فإن الفعاليات في أي بلد يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات: القطاع الخاص، والسياسيون، والموظفون الحكوميون (البيروقراطيون أو أفراد الهيئات القضائية). ويحدث الفساد ضئيل الشأن عندما يحصل التعامل بين القطاع الخاص والموظفين الحكوميين (لاسيما البيروقراطيين الإداريين من المستويات الدنيا) وتنطوي هذه المعاملات على الضرائب واللوائح التنظيمية واشتراطات الترخيص والتخصيص الإستنسابي لمنافع

حكومية من قبيل الإسكان المدعوم والمنح الدراسية والوظائف (آن اليوت، ٢٠٠٠، ٢٤٠).

أما الفساد الكبير الشأن فيحدث في المستويات العليا من موظفي الحكومة، إذ يتفاعل القادة السياسيون والبيروقراطيون والقطاع الخاص جميعاً، ويتكون هذا النوع من الفساد من قرارات حكومية لا يمكن اتخاذها بالشكل المعهود من دون مشاركة سياسية على مستوى عال.

وهناك مجالان آخران للتداخل، أولهما التداخل بين القطاع الخاص والسياسيين، وهنا يحصل ما نطلق عليه استغلال النفوذ، بينما يحدث التداخل الآخر بين السياسيين والبيروقراطيين، وأحد الأوصاف الممكنة لذلك التداخل هو تقاسم الرشوة (آن اليوت، ٢٠٠٠، ٢٤١).

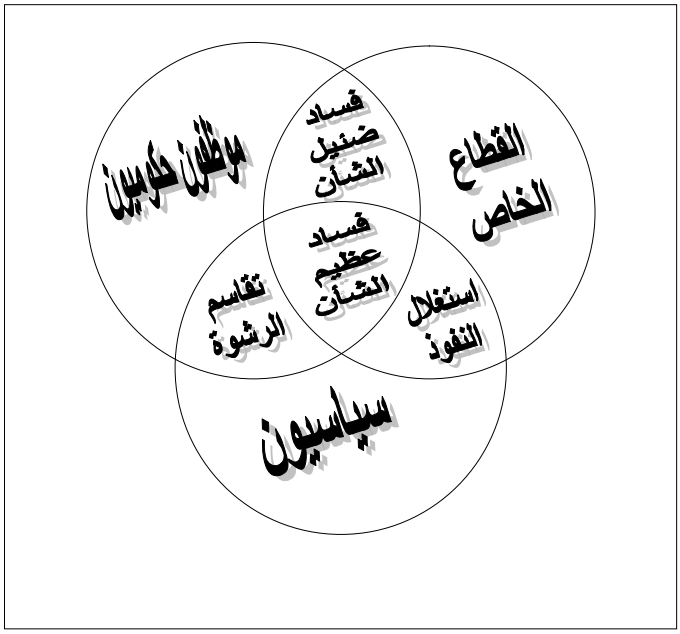

مخطط ١
أنواع الفساد الناشئ عن التفاعل بين القطاعين الخاص والعام

المصدر: كمبرلي آن اليوت،٢٠٠٠، ٢٤١.

تأثير الفساد في النمو الإقتصادي

تتباين الآراء النظرية المطروحة حول تأثير الفساد في النمو الإقتصادي. فبعض الإقتصاديين يعتقدون أن للفساد تأثيراً سلبياً في النمو الإقتصادي بسبب دوره في خفض معدلات الإستثمار. فالفساد يعد تكاليف إضافية تشبه الضرائب يتحملها رجال الأعمال. كما يعمل على وضع الحواجز في طريق تنفيذ الأعمال التجارية، ذلك أن الفساد يؤدي إلى زيادة عدم التأكد لدى المستثمرين حول قرارات الإستثمار التي يتخذونها. ويؤدي فضلا

عن ذلك إلى خفض تدفقات رأس المال الأجنبي لاسيما الإستثمار الأجنبي المباشر. كما ويفضي إلى سوء توزيع الموارد وسوء توزيع الإنفاق العام. كما ويتسبب الفساد في تشويه بنية الإنفاق الحكومي وزيادة هذا الإنفاق على حساب الإنفاق الخاص، وانخفاض الإنفاق على الصحة والتعليم (Tanzi,1998,583).

في المقابل هناك آراء أخرى تعتقد أن للفساد تأثيراً موجباً في النمو الإقتصادي. ويدعمون وجهة نظرهم هذه بالرشوة التي تدفع إلى الموظفين في الكثير من المؤسسات. وهم يرون بأن الرشوة تعد كالزيت الذي يسهل عمل المحرك، فالرشوة التي تدفع إلى الموظفين الحكوميين من قبل المستثمرين لقاء الموافقة على طلباتهم في إقامة مشاريعهم تعد مفيدة، لأنها تفضي إلى تقليل تكاليف الإنتظار التي يتحملها رجال الأعمال، والتأخير الحاصل بسبب الروتين والتعقيد الوظيفي في الحصول على تلك الموافقات. وبالنتيجة فإنها تؤدي إلى زيادة الكفاءة الإقتصادية وتنشيط النمو الإقتصادي. (آن اليوت،٢٠٠٠، ٢٥١ - ٢٥٣)

إن جهوداً كثيرة قد بذلت لتقصي تأثير الفساد على النمو الإقتصادي من خلال الدراسات التجريبية التي أجريت في هذا المجال.

وجد لايت و ويدمان (Leite and Weidmann, 1999, 24) وكذلك بويرسون (poirson, 1998, 16) تأثيراً موجباً للفساد في النمو الإقتصادي.

في حين إن كلاً من كناك وكيفير (١٩٩٥) و دافودي وتانزي (٢٠٠١) وجدوا أدلة قوية على التأثير السلبي للفساد على النمو الإقتصادي (مشار إليهما في Lambssdorff, 2005, 6).

بينما لم يجد برونتي وآخرون (Brunetti *et al.*,1998, 369) في بحثهما تأثيراً معنوياً للفساد على النمو الإقتصادي. أما عبد و دافودي (Abed and Davoodi, 2002, 507) فلم يجدا تأثيراً معنويا للفساد في النمو الإقتصادي باستخدام بيانات المقطع العرضي لخمس وعشرين دولة من الدول المتحولة عندما أخذا بالإعتبار مؤشر النجاح في الإصلاحات الهيكلية متغيراً تفسيرياً إلى جانب متغير الفساد.

استخدم موو (٢٠٠١) بيانات المقطع العرضي لخمس وأربعين دولة فوجد أن للفساد تأثيراً سلبياً ومعنوياً في النمو الإقتصادي، وقد تضمن أنموذجه القياسي كلاً من مستوى الناتج المحلي الإجمالي، ونمو السكان، والحقوق السياسية كمتغيرات تفسيرية لسلوك النمو الإقتصادي. لكن عندما أضاف متغيرات تفسيرية أخرى إلى الأنموذج هي نسبة الإستثمار، ومستوى الاستقرار السياسي، وتكوين رأس المال البشري، أصبح تأثير الفساد غير معنوي. وقد عزا ذلك إلى التداخل الخطي مع تلك المتغيرات. وقد استنتج أن هناك قنوات مباشرة وأخرى غير مباشرة يؤثر فيها الفساد في النمو الإقتصادي. فنصف تأثير الفساد في النمو يأتي بشكل غير مباشر من خلال تأثيره على الاستقرار السياسي، في حين أن أكثر من ٢٠% يأتي من خلال تأثيره في نسبة الإستثمار، وإن ١٥% يأتي من خلال تأثيره السالب على تكوين رأس المال البشري، والمتبقي هو التأثير المباشر (مشار إليه في Lambssdorff, 2005, 7).

نوع المؤسسات وتباين تأثير الفساد

بعيدا عن الأطروحات النظرية التي تتضمنها الأدبيات الإقتصادية حول طبيعة التأثير الذي يتركه الفساد في النمو الإقتصادي، فإنه يمكن القول إن تأثير الفساد على النمو الإقتصادي يتباين من اقتصاد لآخر. و البحوث في هذا النطاق تتحدث عن عدد من الفرضيات التي تفسر هذا التباين في التأثير إلا أن الأبرز بينها هي فرضية تباين كفاءة مؤسسة الحكم.

من الإقتصاديين من يجد أن النقص الأساسي للدراسات النظرية في مجال الفساد هو إهمال العلاقة بين الفساد والنمو المعتمد على البيئة المؤسساتية. وإن دراسة تأثير الفساد في مجتمع ما لا يمكن أن يتم من دون الأخذ في الحسبان الإطار المؤسساتي الخاص بذلك المجتمع. فالفساد له تأثيرات مختلفة في الأوضاع المؤسساتية المختلفة، ومن هنا فتأثيرات الفساد في الإقتصاد يمكن أن تكون مختلفة من مكان إلى آخر، ومن وقت إلى آخر. وإن دراسة الفساد من دون مراعاة التفاعل المتبادل بين الفساد والمؤسسات تعد عملية غير دقيقة، وقد تقود إلى استنتاجات خاطئة. لهذا لابد من إعطاء دور مهم للمؤسسات في تحديد أثر الفساد في النمو الإقتصادي. فالمؤسسات تعمل على تخفيض حالة عدم التأكد عن طريق تأسيس تركيب ثابت ومستقر للتفاعلات البشرية، إذ تهيئ الإطار الضروري للتعاملات التجارية والتعاون بين أفراد المجتمع والتي لا يمكن لهذه التفاعلات أن تحصل أو أنها قد تحصل بصعوبة في حالة غياب المؤسسات (Ebben and Vaal, 2009, 4).

وتشكل المؤسسات النظام الإجتماعي والسياسي والقانوني والإقتصادي للمجتمع، فالمؤسسات هي قواعد اللعب في المجتمع، وهي القيود التي تشكل التفاعلات البشرية، كما إنها تنظم الدوافع في المبادلات البشرية سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية (Dobler, 2009, 3).

وبغياب المؤسسات يوصف العالم بعدم التأكد وسترتفع عندئذ كلف المبادلات بما يؤدي إلى التقليل من كفاءة الأنشطة الإقتصادية. من هنا تنشأ الحاجة إلى دور المؤسسات التي تمكن الأفراد من العمل في بيئة يمكن عن طريقها التنبؤ بردود أفعال الآخرين بما يؤمن تخفيض حالة عدم التأكد وتكاليف المبادلات (Dobler, 2009, 3).

وضع اقتصاديو البنك الدولي طريقة لبناء مؤشرات تجميعية لمؤسسات الحكم استناداً إلى بيانات مستقاة من وكالات متخصصة بمراقبة جوانب متنوعة لمؤسسة الحكم تغطي عدداً كبيراً من دول العالم. وانطلاقاً من تعريف الحكم بوصفه التقاليد والمؤسسات التي تمارس بوساطتها السلطة في بلد ما فإن أهم جوانب مؤسسة الحكم تشمل (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٢، ١٠٦ - ١٠٨) و (World Bank, Governance Matters 2009, 2,1):

١. التعبير عن الرأي والمساءلة (Voice and Accountability): يقيس هذا المكون مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، وكذلك حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية وسائل الإعلام.
٢. الإستقرار السياسي وغياب العنف (Political Stability and Absence of Violence): احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف بما في ذلك الإرهاب.

٣. فعالية إدارة الحكم (Government Effectiveness): نوعية الخدمات العامة وقدرة جهاز الخدمة المدنية واستقلاله عن الضغوط السياسية ونوعية إعداد السياسات.
٤. نوعية الأطر التنظيمية (Regulatory Quality): قدرة الحكومة على توفير سياسات وتنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص وتساعد على ذلك.
٥. سيادة القانون (Rule of Law): يقيس هذا المكون مدى ثقة المتعاملين في أحكام القانون في المجتمع والتقيد بها بما في ذلك نوعية إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم وكذلك احتمال وقوع جرائم وأعمال عنف.
٦. السيطرة على الفساد (Control of Corruption): يقيس هذا المكون مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة بما في ذلك أعمال الفساد صغيرها وكبيرها وكذلك استحواذ النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة.

وصف الأنموذج القياسي

لقد تم توفيق معادلة انحدار متعدد يكون فيها النمو الإقتصادي (الممثل بحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة 2000) دالة لمؤشر الفساد وقد تم استخدام مؤشرين لقياس الفساد، الأول: هو مؤشر مدركات الفساد (Corruption Perception Index) الذي تنشره منظمة الشفافية العالمية، وهذا المؤشر يعكس إدراك المراقبين المطلعين على الفساد في القطاع العام والسياسة، ويتكون هذا المقياس من 10 درجات، تبدأ بالصفر لتشير إلى مستوى عالٍ من الفساد، وتنتهي بالتدرج 10 الذي يعني مستوى منخفضاً من الفساد. فكلما زادت قراءة هذا المقياس دل ذلك على انخفاض في مستوى الفساد والعكس صحيح. وبغية توافق تزايد مستوى الفساد مع تزايد قراءات مقياس الفساد المستخدم تم إجراء تعديل على المؤشر تضمن طرح التدرج على مقياس الفساد من 10 أي (10 مطروحاً منها قيمة قراءة مقياس الفساد CPI) وبذلك يكون لدينا التدرج المنخفض يدل على مستوى منخفض من الفساد والتدرج المرتفع يدل على مستوى مرتفع من الفساد.

أما المؤشر الثاني: فهو مؤشر السيطرة على الفساد (Control of corruption) الموضوع من قبل البنك الدولي. ويمثل الإنحراف المعياري عن المتوسط العالمي المساوي إلى الصفر. ويتدرج هذا المؤشر بين (2.5-) ليدل على وجود مستوى منخفض من السيطرة على الفساد و (2.5+) ليدل على وجود مستوى عالٍ من السيطرة على الفساد. وكما في المؤشر السابق وبهدف ملاءمة قراءة المؤشرات قمنا بطرح كل تدرج لهذا المؤشر من 2.5 أي (2.5 مطروحاً منها قيمة مقياس السيطرة على الفساد). المقياس الناتج سيتكون من خمس تدرجات يدل التدرج المنخفض فيه على مستوى عالٍ من السيطرة على الفساد (مستوى منخفض للفساد)، والتدرج المرتفع يدل على مستوى متدنٍ من السيطرة على الفساد (مستوى فساد عالٍ). وهذان المؤشران يعدان من أكثر المقاييس استخداماً في البحوث والمقارنات الدولية نظرا للدقة التي يمتازان بها واعتمادهما على الأساليب الإحصائية المتقنة في صياغة هذه المؤشرات ولسهولة استخدامها والحصول عليها.

فضلا عن ذلك فقد أخذت معادلة الإنحدار العوامل الأخرى المؤثرة في النمو الإقتصادي وهي التعليم، والإستثمار، والإستثمار الأجنبي، ومعدل نمو السكان. وتم اعتماد

بيانات المقطع العرضي لكل دول العالم التي توافرت عنها البيانات المطلوبة للتحليل للسنوات ٢٠٠٢، ٢٠٠٤، ٢٠٠٦ وعلى وفق الأنموذج القياسي الآتي:

$$\text{Ln GDP per capita} = \beta 0 + (\beta 1 \text{ Ln Corruption}) + (\beta 2 \text{ Ln Education index}) + (\beta 3 \text{ Ln Foreign direct investment}) + (\beta 4 \text{ Ln Investment}) + (\beta 5 \text{ Ln Population growth})$$

بلغ عدد الدول المستخدمة بياناتها لإغراض التحليل ٨٩ دولة في العام ٢٠٠٢ و ٨٠ دولة في العام ٢٠٠٤ و ٦٧ دولة في العام ٢٠٠٦.

لقد تم تقسيم الدول بحسب نوع المؤسسات باعتماد مؤشرات الحكم (Governance) التي يضعها البنك الدولي. حيث تم اعتماد معيار متوسط مؤشرات الحكم الستة المذكورة في الجزء السابق، وعلى ضوء إشارة المعدل قسمنا دول العالم إلى دول ذات مؤسسات جيدة، وهي الدول التي كان معدل المؤشرات المحتسب فيها موجباً، ودول ذات مؤسسات سيئة وتمثل الدول التي وجد فيها معدل المؤشرات سالباً (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٢، ١٠٦ - ١٠٨).

التحليل والمناقشة

أولاً - نتائج تطبيق الأنموذج القياسي باستخدام مؤشر مدركات الفساد CPI (المعدل)

١. في الدول ذات المؤسسات الجيدة

الجدول ١ يظهر نتائج تطبيق الأنموذج القياسي باستخدام مؤشر مدركات الفساد CPI (المعدل). وتبين الاختبارات الإحصائية للنماذج المقدرة المتمثلة بقيمة الإحصائية F معنوية الأنموذج عند مستوى معنوية (٥%). أما معامل التحديد R2 فكانت قيمته (85.9%, 69.1%, 55.2%) للسنوات ٢٠٠٢، ٢٠٠٤، ٢٠٠٦ على التوالي. ويوضح اختبار دربن واتسون D.W أن وقوع قيمته المحسوبة (2.39 لسنة 2002 و2.69 لسنة 2006) في منطقة عدم التأكد، في حين بلغت قيمته المحسوبة في سنة 2004 (1.89) بإشارة إلى إنعدام وجود مشكلة الإرتباط الذاتي. بينما يشير معامل تضخم التباين VIF إلى عدم وجود مشكلة ارتباط متعدد إذ بلغت أعلى قيمة له (2.5).

نتائج الإنحدار تبين وجود تأثير سالب ومعنوي للفساد في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبمرونة منخفضة، فتحسن مؤشر الفساد بنسبة ١% يؤدي إلى زيادة في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٠.٤٩% و ٠.٣٣% و ٠.٤٧% للسنوات ٢٠٠٢ و٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ على التوالي. ويعكس حجم معلمات الأنموذج المقدر أن الفساد هو أقل المتغيرات تأثيراً في النمو الإقتصادي من بين المتغيرات التي تضمنها الأنموذج المقدر في الدول ذات المؤسسات الجيدة.

أما مؤشر التعليم فأظهر تأثيراً ايجابياً ومعنوياً في جميع السنوات وبمرونة عالية، فزيادة مؤشر التعليم بنسبة ١% يؤدي إلى زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤.٤٤% و ٥.٢٠% و ٦.٠٧% للسنوات ٢٠٠٢، ٢٠٠٤، ٢٠٠٦ على التوالي، والتعليم بذلك يمثل أكثر المتغيرات تأثيراً في النمو الإقتصادي لهذه المجموعة من الدول مقارنة بالمتغيرات الأخرى التي تضمنها الأنموذج المقدر.

لم يظهر للإستثمارات المحلية وللإستثمارات الأجنبية المباشرة ومعدل نمو السكان تأثير معنوي في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

٢. في الدول ذات المؤسسات السيئة

تظهر الاختبارات الإحصائية للنماذج المقدرة للسنوات ٢٠٠٢، ٢٠٠٤، ٢٠٠٦ والموضحة في الجدول ١ جودة النماذج المقدرة. فقد اجتازت النماذج اختبار F الذي يبين معنوية الأنموذج، وذلك عند مستوى معنوية (5%). في حين بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (59%, 61%, 40%) للسنوات المذكورة على التوالي مبيناً مدى مساهمة المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات في المتغير المعتمد.

أما اختبار دربن واتسون فكانت (2.06) بالنسبة لسنة 2002 بإشارة إلى عدم وجود مشكلة الإرتباط الذاتي، في حين أنها بلغت (2.26) و (1.70) لسنتي 2004 و ٢٠٠٦ على التوالي، وهي بذلك تقع في منطقة عدم التأكد. كذلك كانت قيمة معامل تضخم التباين VIF أقل من 10 مما يعني عدم وجود مشكلة ارتباط متعدد بين المتغيرات المستقلة.

إن نتائج التحليل تبين وفي نماذج الإنحدار الثلاثة وجود تأثير سالب ومعنوي لمؤشر الفساد على حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبمرونة عالية، فتحسن مؤشر الفساد بنسبة ١% يزيد حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١.٤٣% و٢.٩٧% و٥.٢٤% للسنوات ٢٠٠٢ و٢٠٠٤ و٢٠٠٦ على التوالي. وتوحي قيمة مرونة متغير الفساد أنه المتغير الأكثر إسهاماً في تفسير التغيرات في النمو الإقتصادي مقارنة بالمتغيرات الأخرى التي تضمنها الأنموذج المقدر، وأن تحسن موقع الدولة ذات المؤسسات السيئة في مؤشر الفساد سينقل حصة الفرد من الناتج بأسرع مما في الدول ذات المؤسسات الجيدة.

أما بالنسبة لمتغير مؤشر التعليم فقد كان تأثيره إيجابياً ومعنوياً في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يعكس الدور الإيجابي للتعليم في النمو الإقتصادي. ويمثل التعليم المتغير الثاني الأكثر أهمية في تفسير التغير في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

لم يظهر للإستثمار الأجنبي المباشر و للإستثمار المحلي تأثير معنوي في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول ذات المؤسسات السيئة في جميع السنوات. باستثناء ظهور تأثير سالب ومعنوي للإستثمار الأجنبي المباشر في العام ٢٠٠٤. هذه النتيجة تبدو مخالفة لمنطق النظرية الإقتصادية وتستلزم وقفة تحليلية. وهناك سببان محتملان وراء هذه النتيجة الأول: هو سوء مؤسسة الحكم فمن بدون مؤسسة حكم جيدة لاتؤتي الإستثمارات النتائج المرجوة منها في تنشيط النمو الإقتصادي، وهو الأمر الذي يؤكد عليه باحثو البنك الدولي الذين يعتقدون أن الحكم السيئ يعد قيدا مهما على النمو الإقتصادي. والثاني: هو إمكانية أن تكون الإستثمارات الأجنبية المباشرة وسيلة لغسل الأموال في هذه المجموعة من الدول.

وكان تأثير نمو السكان عكسياً ومعنوياً في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية (5%) باستثناء سنة 2002 حيث لم يظهر التأثير معنوياً.

الجدول ١
تأثير الفساد في النمو الإقتصادي في ظل تباين المؤسسات
(باعتماد مؤشر مدركات الفساد)

Dependent variable: GDP per capita						
Independent variable	2002		2004		2006	
	Good institutions	Bad institutions	Good institutions	Bad institutions	Good institutions	Bad institutions
constant	13.483 (6.76)	9.389 (3.99)	12.471 (8.09)	13.062 (4.82)	10.821 (5.72)	19.147 (5.51)
COR.cpi	-0.4900 (2.59)	-1.4318 (1.68)	-0.3310 (2.37)	-2.965 (2.45)	-0.4690 (3.19)	-5.236 (3.14)
Education	4.442 (2.56)	1.3991 (3.99)	5.206 (3.63)	1.5564 (3.85)	6.075 (5.31)	0.9222 (2.05)
Foreign direct investment	-0.04685 (0.60)	0.02624 (0.33)	0.00024 (0.00)	-0.2243 (2.23)	-0.02527 (0.31)	0.07118 (0.79)
Investment	-1.0156 (1.53)	0.2218 (0.49)	-0.7273 (1.43)	0.2083 (0.53)	-0.1190 (0.21)	-0.4932 (1.23)
Population	-0.0664 (0.46)	-0.1494 (1.05)	-0.1763 (1.62)	-0.5072 (1.94)	0.0409 (0.21)	-0.7545 (1.82)
Adjusted R^2	55.2%	40.1%	69.1%	61.0%	85.9%	59.0%
F-statistic	7.90	6.03	13.39	11.90	23.14	10.36
Observations	38	51	36	44	25	42

Note: the numbers in the parentheses are t-statistics

ثانياً - نتائج تطبيق الأنموذج القياسي باستخدام مؤشر السيطرة على الفساد (المعدل)

١. في الدول ذات المؤسسات الجيدة

الجدول ٢ يوضح نتائج تطبيق الأنموذج القياسي باستخدام مؤشر السيطرة على الفساد (المعدل). وتشير الاختبارات الإحصائية إلى جودة الأنموذج، إذ تعكس قيمة F معنوية الأنموذج المقدر عند مستوى معنوية (5%). أما معامل التحديد R^2 فكانت قيمته (٥٦.٣% و ٦٧.٢% و٨٦%) ويعكس مدى مساهمة المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات في المتغير المعتمد. أما اختبار دربن واتسون D.W فهو مساوٍ لـ ٢.٣٢ و ٢.٦٧ للسنوات ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦ وهي لا تنفي أو تؤكد وجود الإرتباط الذاتي، أما في سنة ٢٠٠٤ فقد بلغت قيمة D.W (1.89) وتشير إلى عدم وجود مشكلة الإرتباط الذاتي. ويبين معامل تضخم التباين VIF عدم وجود مشكلة الإرتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة.

نتائج الإنحدار تبين وجود تأثير عكسي ومعنوي للفساد في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ولكن بمرونة منخفضة، فتحسن مؤشر الفساد بنسبة ١% يؤدي إلى زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٠.٤٥% و ٠.٢٣% و ٠.٣٩% للسنوات ٢٠٠٢ و٢٠٠٤ و٢٠٠٦ على التوالي. وتبين النتائج أيضا أن مؤشر الفساد لايمثل المتغير الأكثر أهمية في تفسير سلوك حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من بين المتغيرات التي تضمنها الإنموذج المقدر في الدول ذات المؤسسات الجيدة.

أما مؤشر التعليم فكان تأثيره إيجابياً ومعنوياً في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتعكس قيم المرونة أن التعليم هو المتغير الأبرز في التأثير على النمو الإقتصادي في الدول ذات المؤسسات الجيدة.

كما ظهر أن الإستثمارات المحلية والإستثمارات الأجنبية المباشرة لاتمارس تأثيراً معنوياً في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والشيء ذاته بالنسبة لمعدل نمو السكان.

٢. في الدول ذات المؤسسات السيئة

تظهر الإختبارات الإحصائية للنماذج المقدرة للسنوات ٢٠٠٢، ٢٠٠٤، ٢٠٠٦ والموضحة في الجدول ٢ جودة النماذج المقدرة . ويشير اختبار F إلى معنوية النماذج المقدرة عند مستوى(5%). و بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (52.2%, 61.8%, 46.0%) للسنوات ٢٠٠٢، ٢٠٠٤، ٢٠٠٦ على التوالي موضحاً مدى مساهمة المتغيرات المستقلة في التأثير في المتغير المعتمد.

عن طريق نماذج الانحدار نلاحظ وجود تأثير سالب ومعنوي للفساد في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وإن المرونة عالية، فتحسن مؤشر الفساد بنسبة ١% سيزيد حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢.٦٧% و ٢.٦٦% و ٢.٣٢% للسنوات ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ على التوالي. وتعكس قيمة مرونة متغير الفساد أنه المتغير الأكثر إسهاما في تفسير التغيرات في النمو الإقتصادي مقارنة بالمتغيرات الأخرى التي تضمنها الأنموذج المقدر، وأن تحسن موقع الدولة ذات المؤسسات السيئة في مؤشر الفساد سينقل حصة الفرد من الناتج بأسرع مما في الدول ذات المؤسسات الجيدة.

أما مؤشر التعليم فقد كان تأثيره إيجابياً ومعنوياً في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وأن زيادة مؤشر التعليم بنسبة ١% يؤدي إلى زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١.٤٤% و ١.٦٠% و ٠.٩٢% على التوالي. وهو بذلك يأتي في المرتبة الثانية من حيث التأثير في النمو الإقتصادي.

أما الإستثمارات الأجنبية المباشرة فكان تأثيرها غير معنوي على حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي باستثناء سنة 2004، إذ كان أثرها سالباً ومعنوياً في المتغير المعتمد. وقد تمت مناقشة الأسباب المحتملة لهذه النتيجة المخالفة للمنطق الإقتصادي في الفقرة السابقة. في حين كان تأثير الإستثمارات المحلية غير معنوي في حصة الفرد من الناتج المحلي.

وبالنسبة لنمو السكان فكان تأثيره سلبياً ومعنوياً في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي باستثناء سنة 2002 إذ لم يظهر تأثير معنوي عند مستوى (5%).

الجدول ٢
تأثير الفساد في النمو الإقتصادي في ظل تباين المؤسسات
(باعتماد مؤشر الحد من الفساد)

Dependent variable: GDP per capita						
Independent variable	2002		2004		2006	
	Good institutions	Bad institutions	Good institutions	Bad institutions	Good institutions	Bad institutions
constant	12.159 (5.81)	10.033 (5.36)	12.235 (7.72)	10.402 (5.98)	11.037 (5.70)	11.900 (5.66)
COR.w	-0.4572 (2.76)	-2.6737 (2.84)	-0.2327 (1.91)	-2.665 (2.64)	-0.3960 (3.20)	-2.320 (1.83)

Dependent variable: GDP per capita						
Independent variable	2002		2004		2006	
	Good institutions	Bad institutions	Good institutions	Bad institutions	Good institutions	Bad institutions
Education	4.263 (2.47)	1.4460 (4.34)	5.524 (3.73)	1.6071 (4.00)	5.817 (4.88)	0.9445 (1.92)
Foreign direct investment	-0.04630 (0.60)	0.02149 (0.28)	0.00320 (0.05)	-0.1814 (1.77)	-0.03633 (0.43)	0.05328 (0.55)
Investment	-0.7554 (1.11)	0.0897 (0.21)	-0.7457 (1.42)	0.1349 (0.35)	-0.3373 (0.55)	-0.6018 (1.38)
Population	-0.0206 (0.15)	-0.2057 (1.50)	-0.1723 (1.53)	-0.4430 (1.67)	-0.0044 (0.02)	-0.9317 (2.11)
Adjusted R^2	56.3%	46.0%	67.2%	61.8%	86.0%	52.2%
F-statistic	8.24	7.68	12.32	12.32	22.03	7.87
Observations	38	51	36	44	24	42

Note: the numbers in the parentheses are t-statistics

الاستنتاجات

أن الاستنتاج المهم الذي توصلنا إليه من نتائج التحليل السابقة هو وجود تأثير سالب ومعنوي للفساد في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويعد الفساد المتغير الأكثر أهمية من بين المتغيرات الأخرى التي تضمنها الأنموذج المقدر في تفسير سلوك النمو الإقتصادي في الدول ذات المؤسسات السيئة مقارنة بالمتغيرات الأخرى، على عكس الحال في الدول ذات المؤسسات الجيدة التي وجد أن التعليم هو المتغير الذي يمارس التأثير الأكبر في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

إن تأثير الفساد كان أكبر في الدول ذات المؤسسات السيئة مقارنة بالدول ذات المؤسسات الجيدة، مما يعني صحة الإفتراضات القائلة بان نوع المؤسسات وكفاءتها يساعد في الحد من تأثير الفساد ويدفع باتجاه تحقيق مستويات نمو مرتفعة.

فضلاً عن ذلك وجد أن التعليم يسهم بدور مهم في زيادة النمو الإقتصادي في الدول ذات المؤسسات الجيدة والسيئة على حد سواء.

ولم يظهر للاستثمار المحلي أو الأجنبي تأثير يذكر على النمو الإقتصادي، في حين كان للنمو السكاني تأثير سالب على النمو الإقتصادي في الدول ذات المؤسسات السيئة، في حين لم يظهر تأثيره واضحا في الدول ذات المؤسسات الجيدة

المضامين السياسية

لعل من أهم المضامين السياسية التي أفرزتها النتائج هي الأولوية الملحة لتحقيق تقدم ملموس في محاربة الفساد في الدول ذات المؤسسات السيئة على وجه الخصوص. كون الفساد يعد المتغير الأكثر أهمية في تفسير تغيرات حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في هذه المجموعة من الدول. من جانب آخر يعد اتخاذ خطوات جادة باتجاه تطوير المؤسسات سياسة لابد منها لتدنية تأثير الفساد في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

توجيه عناية خاصة للاهتمام بالتعليم وزيادة تخصيصاته في الموازنة العامة للدولة بهدف النهوض بمستواه بالنظر إلى الأهمية القصوى للتعليم في تحقيق تقدم في حصة

الفرد من الناتج المحلي الإجمالي التي أفرزتها النتائج المتحصل عليها في جميع الدول. ذلك أن التعليم يعد السلاح الفعال لمواجهة كل التحديات التي تعرقل مسيرة التنمية من فساد وجهل وتدنٍ للكفاءة وعدم القدرة على تطبيق الأساليب العلمية الحديثة.

المراجع

أولاً - المراجع باللغة العربية

١. آن اليوت. كيمبرلي، ٢٠٠٠ "الفساد والاقتصاد العالمي" ترجمة محمد جمال إمام مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مركز الأهرام.

٢. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٢، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢.

ثانياً - المراجع باللغة الأجنبية

1. Abed, G. and H. Davoodi 2002, "Corruption, Structural Reforms, and Economic Performance", Governance, Corruption and Economic Performance, ed. by G.T. Abed und S. Gupta, International Monetary Fund, Washington D.C.: 489-537.
2. Brunetti, A. and B. Weder 1998, "Investment and Institutional Uncertainty: A Comparative Study of Different Uncertainty Measures", Weltwirtschaftliches Archiv, Vol. 134: 513-533.
3. Dobler, C.,2009 "the Impact of Institutions, Culture, and Religion on per Capita Income" ISSN, 1618-5358 Nr. 28/2009.
4. Ebben,W., and A. deVaal, 2009 "Institutions and the Relation Between Corruption and Economic Growth" NICE, working paper 09-104.
5. Lambsdorff, J., 2005," Consequences and Causes of Corruption – What do We Know from a Cross Section of Countries?", Diskussionsbeitrag Nr. V-34-05, www. icgg.org/downloads/Causes and Consequences of Corruption –Cross-Section. PDF
6. Leite, C. and J. Weidemann 1999, "Does Mother Nature Corrupt? Natural Resources, Corruption, and Economic Growth", International Monetary Fund Working Paper, 99/85, July.
7. Meagher, P. and M.Thomas, 2004 "A Corruption primer: An Overview of Concepts in The Corruption Literature" The IRIS discussion papers on Institutions and Development, No. 04/03.
8. Poirson, H. 1998, "Economic Security, Private Investment, and Growth in Developing Countries", International Monetary Fund Working Paper, 98/4, January.
9. Tanzi,V., 1998"Corruption Around the world: Causes, Consequences, Scope and Cures" Staff papers-International Monetary Fund, vol. 45, No.4
10. Transparency International, Corruption Perception Index: 2002, 2004, 2006.
11. United Nation, Human Development report: 2004, 2006, 2008.
12. World Bank, "Governance Matters 2009" Release of worldwide Governance Indicators 1996-2008.
13. World Bank, World Development indicators 2002, 2004, 2006.
14. World Bank, worldwide governance indicators: 2002, 2004, 2006.